

## الإطار المفاهيمي العلمي لتحديد أثر تدهور الأراضي

توفر موارد الأراضي الغذاء والأعلاف والألياف، وتدعم خدمات التنظيم والدعم التي كثيراً ما يتم التغاضي عنها والتي تعتمد عليها خدمات التمويل هذا، فضلاً عن الخدمات الثقافية التي تقدمها النظم البيئية السليمة. وسيزداد الضغط على موارد الأراضي المحدودة في العالم مع نمو السكان وزيادة الثراء. حيث أنه من المرجح أن تؤدي زيادة التنافس على موارد الأراضي إلى الزيادة في عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي والفقر والصراع والهجرة. سيعتمد الحفاظ على قدرة الأراضي في تقديم خدمات النظم البيئية على بناء قاعدة موارد الأراضي ذات قدرة على الصمود.

وفي الوقت الذي يتزايد فيه الطلب على موارد الأراضي العالمية، فإن السلامة العامة للأراضي وإنتاجيتها تأخذ في التراجع. ومن ثم، فمن الضروري إيجاد تدابير فعالة لمعالجة تدهور الأراضي. حيث سيكون لتفادي تدهور الأراضي وعكس اتجاهه منافع مشتركة فيما يتعلق بالتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه، وكذلك حفظ التنوع البيولوجي، بالإضافة إلى تعزيز الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

يُعتبر تحديد أثر تدهور الأراضي هو النموذج الجديد لإدارة تدهور الأراضي، وقد تم تطويره لوقف فقدان المستمر للأراضي السليمة نتيجة الإدارة غير المستدامة وتحويل الأراضي. بالنظر إلى أن تحديد أثر تدهور الأراضي (LDN) بأنه "حالة تظل فيها كمية ونوعية موارد الأراضي اللازمة لدعم وظائف وخدمات النظام البيئي وتعزيز الأمن الغذائي مستقرة أو في إزدياد ضمن نطاقات ونظم بيئية زمنية ومكانية محددة"<sup>1</sup> فإن الغرض منه يتمثل في الحفاظ على قاعدة موارد الأراضي بحيث يمكنها الاستمرار في توفير خدمات النظم البيئية مثل توفير الغذاء وتنظيم المياه والمناخ، مع تعزيز قدرة المجتمعات التي تعتمد على الأرض على الصمود.

يُمثل الهدف من تحديد أثر تدهور الأراضي ركيزة أساسية في جدول الأجندة العالمية للتنمية المستدامة لعام 2030: حيث سيدعم تحديد أثر تدهور الأراضي تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعددة (SDG) خاصة فيما يتعلق بالأمن الغذائي والحد من الفقر وحماية البيئة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

## نظرة عامة على الإطار المنطقي

يوفر الإطار المفاهيمي العلمي لتحديد أثر تدهور الأراضي<sup>2</sup> أساساً علمياً لتخطيط وتنفيذ ورصد تحديد أثر تدهور الأراضي. وقد وضعه فريق من الخبراء بقيادة لجنة العلم والسياسات (SPI) التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. واستعرضه الخبراء التقنيون وواضعو السياسات. من خلال تعريف مفهوم تحديد أثر تدهور الأراضي من الناحية العملية، يتبين أن الإطار مُصمَّمٌ لخلق جسر بين الرؤية والتنفيذ العملي لها. فهو يوضح الأساس العلمي لرؤية ومنطق تحديد أثر تدهور الأراضي، وبناء على ذلك، يقدم استراتيجية لتحقيق تحديد أثر تدهور الأراضي ونهجاً لرصد حالته وتوجيهات بشأن تفسير نتائج الرصد.

أهداف تحديد أثر تدهور الأراضي، كما هي مبينة في الإطار المنطقي، هي:

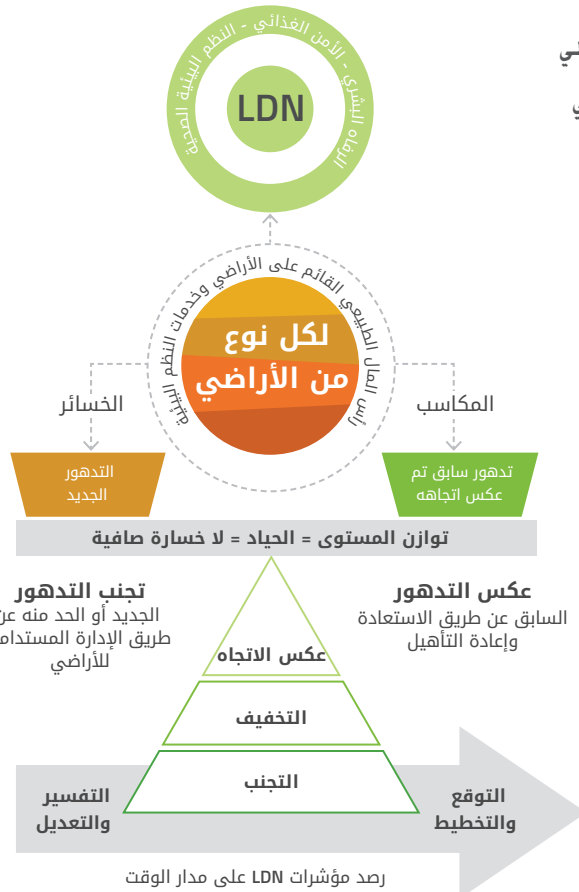
- الحفاظ على خدمات النظم البيئية أو تحسينها؛
- الحفاظ على الإنتاجية أو تحسينها، من أجل تعزيز الأمن الغذائي؛
- ”زيادة قدرة الصمود للأراضي والسكان الذين يعتمدون على الأراضي؛

- السعي إلى تحقيق التآزر مع الأهداف البيئية الأخرى؛
  - تعزيز الإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي.
- يتمحور الإطار حول خمس "وحدات": رؤية تحديد أثر تدهور الأراضي، التي توضح الهدف الطموح من تحديد أثر تدهور الأراضي؛ والإطار المرجعي، الذي يفسر خط الأساس لتحديد أثر تدهور الأراضي الذي يقاس على أساسه الإنجاز؛ وآلية الحيازة، التي تصف آلية الموازنة؛ وتحقيق الحيازة، الذي يعرض نظرية التغيير (النموذج المنطقي) التي تصف المسار لتنفيذ تحديد أثر تدهور الأراضي، بما في ذلك التحليل التحضيري والسياسات التمكينية؛ ورصد الحيازة، الذي يعرض مؤشرات لتقييم تحقيق تحديد أثر تدهور الأراضي. يرد وصف الإطار المفاهيمي في تقرير يعرض الوحدات الخمس، ويركز على جانب الحيازة في تحديد أثر تدهور الأراضي، مع تسليط الضوء على سمات تحديد أثر تدهور الأراضي التي تختلف عن النهج التاريخية لتقييم وإدارة تدهور الأراضي.

يعرض الإطار المبادئ التي ينبغي أن تتبعها جميع البلدان التي تختار السعي إلى تحقيق تحديد أثر تدهور الأراضي. تنظم المبادئ تطبيق الإطار وتساعد على منع النتائج غير المقصودة أثناء تنفيذ ورصد تحديد أثر تدهور الأراضي. هناك مرونة في تطبيق العديد من المبادئ، ولكن الهيكل والنهج الأساسي للإطار ثابتان لضمان الاتساق والدقة العلمية. يلخص الشكل 1 الإطار المنطقي.

من أجل تحقيق غرض أهداف التنمية المستدامة المتمثل في عالم محايد من حيث تدهور الأراضي، دُعيت البلدان إلى الالتزام طوعاً بحيازة تحديد أثر تدهور الأراضي على الصعيد الوطني. في حين أن نطاق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر يقتصر على الأراضي الجافة، فإن الإطار المنطقي لحيازة تحديد أثر تدهور الأراضي يقصد به أن ينطبق على جميع أنواع الأراضي واستخدامات الأراضي وخدمات النظم البيئية، بحيث يمكن للبلدان أن تستخدمه وفقاً لظروفها الفردية. لذلك، فإن الإطار المنطقي لحيازة تحديد أثر تدهور الأراضي مصمم بحيث ينطبق على جميع استخدامات الأراضي (أي الأراضي التي تدار للإنتاج - مثل الزراعة والحراثة، للحفاظ - مثل المناطق المحمية وكذلك الأراضي المشغولة بالمستوطنات البشرية والبنية التحتية) وجميع أنواع تدهور الأراضي. على نطاق واسع ومتنوع من ظروف البلدان، حتى يتسنى تنفيذه على نحو متناغم من جانب جميع البلدان التي تختار السعي إلى تحقيق تحديد أثر تدهور الأراضي.

الشكل 1: رسم تخطيطي للإطار المنطقي العلمي لتحديد أثر تدهور الأراضي

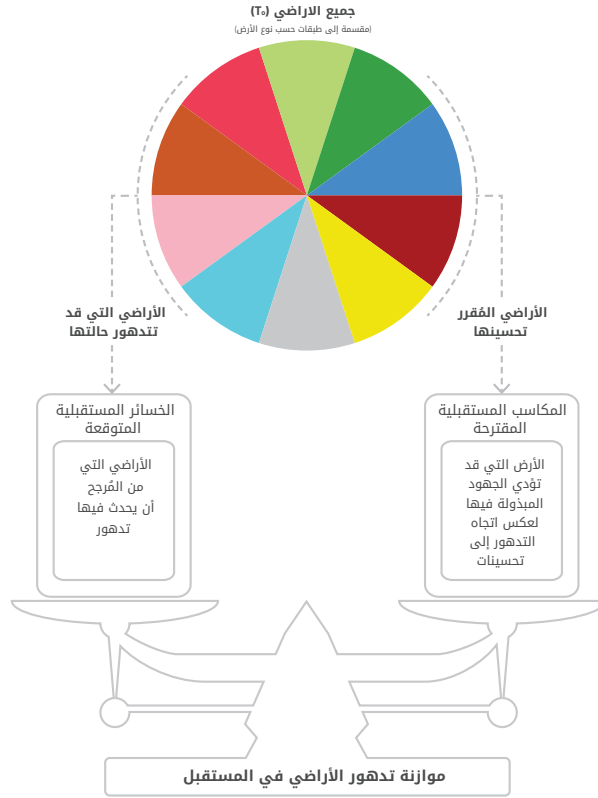


## عناصر الإطار المنطقي

الرؤية وخط الأساس يتمثل الهدف الطموح لتحديد أثر تدهور الأراضي في الحفاظ على أو تعزيز رأس المال الطبيعي للأرض وما يرتبط به من خدمات النظم البيئية القائمة على الأراضي. ولذلك، فإن السعي إلى تحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي يتطلب بذل الجهد لتجنب المزيد من الخسارة الصافية لرأس المال الطبيعي القائم على الأراضي مقارنة بحالة مرجعية أو خط أساس. ومن ثم، خلافاً للنهج السابقة، يخلق تحييد أثر تدهور الأراضي هدفاً لإدارة تدهور الأراضي، حيث يعزز نهجاً مزدوج المحاور للتدابير الرامية إلى تجنب أو تقليل تدهور الأراضي. إلى جانب تدابير لعكس اتجاه التدهور السابق. والقصد من ذلك هو أن تكون الخسائر متوازنة بالمكاسب، من أجل تحقيق وضع لا توجد فيه خسارة صافية للأراضي الصحية والمنتجة.

سيطلب التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي وآلية الموازنة التي تعمل على تحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي تعقب التغييرات في استخدام الأراضي حيث يتوقع حدوث تدهور بحيث يمكن تقدير الآثار السلبية التراكمية وتنفيذ مزيج مثالي من التدخلات المصممة لتفادي تدهور الأراضي أو الحد منه أو عكس اتجاهه بهدف تحقيق الحياد على الصعيد الوطني. لذلك، فإن الإطار المفاهيمي يُقدم نهجاً جديداً تفتقر فيه إدارة تدهور الأراضي بتخطيط استخدام الأراضي. يتم تشجيع صانعي القرار وتوجيههم لدراسة الآثار التراكمية على سلامة وإنتاجية موارد الأراضي الخاصة ببلد ما والناجمة عن الأثر الجماعي لقراراتهم الفردية التي تؤثر على إدارة قطع معينة من الأراضي. لذلك فإن تحييد أثر تدهور الأراضي تدعم التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي. مع أفق تخطيط طويل الأجل يشمل النظر في الآثار المحتملة لتغير المناخ. تتطلب آلية الموازنة تنفيذ تدخلات من شأنها تحقيق مكاسب في رأس المال الطبيعي القائم على الأراضي بما يعادل أو يتجاوز الخسائر المتوقعة بسبب التدهور في أماكن أخرى (انظر الشكل 2).

تحقيق الحياد تشمل الإجراءات الرامية إلى تحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي نهجاً مستدامة لإدارة الأراضي تعمل على تجنب التدهور أو الحد منه، إلى جانب الجهود الرامية إلى عكس اتجاه التدهور من خلال استعادة الأراضي المتدهورة أو إعادة تأهيلها. يعبر التسلسل الهرمي لتجنب، تقليل، عكس اتجاه تدهور الأراضي (انظر الشكل 3) عن الأولويات في تخطيط تدخلات تحييد أثر تدهور الأراضي: ينبغي بذل معظم الجهد لتجنب تدهور الأراضي. على أساس أن "الوقاية خير من العلاج". لأن استعادة الأراضي المتدهورة تُعد مضيعة للوقت ومكلفة. تتم إدارة تنفيذ تحييد أثر تدهور الأراضي على مستوى تخطيطي عام. ويتعين أن تتم موازنة الخسائر المتوقعة مع التدابير الرامية إلى تحقيق مكاسب معادلة في كل نوع من أنواع الأراضي. تعرف أنواع الأراضي من خلال إمكانات الأرض، وهي انعكاس للخصائص المتأصلة مثل نوع التربة والتضاريس والهيدرولوجيا والخصائص البيولوجية والمناخية.



**الشكل 2: آلية تحييد أثر تدهور الأراضي للحياد هي الموازنة بين المكاسب والخسائر المتوقعة في رأس المال الطبيعي القائم على الأراضي ضمن الأنواع الفريدة للأراضي من خلال قرارات استخدام وإدارة الأراضي.**

1

التجنب

التجنب - يمكن تفادي تدهور الأراضي من خلال التصدي لدوافع التدهور ومن خلال اتخاذ تدابير استباقية لمنع حدوث تغيير سلبي في نوعية الأراضي غير المتدهورة والتباحث بشأن ممارسات القدرة على الصمود، من خلال التنظيم المناسب، وممارسات التخطيط والإدارة

2

التخفيف

التخفيف - يمكن الحد من تدهور الأراضي أو التخفيف منه على الأراضي الزراعية والغابات من خلال تطبيق ممارسات مستدامة فيما يتعلق بإدارة الأراضي والمياه والغابات

3

عكس الاتجاه

عكس الاتجاه - حيثما أمكن، يمكن استعادة أو إعادة تأهيل بعض (ولكن ليس كل) الإمكانيات الإنتاجية والخدمات البيئية للأراضي المتدهورة عن طريق المساعدة بنشاط في استعادة وظائف النظم البيئية

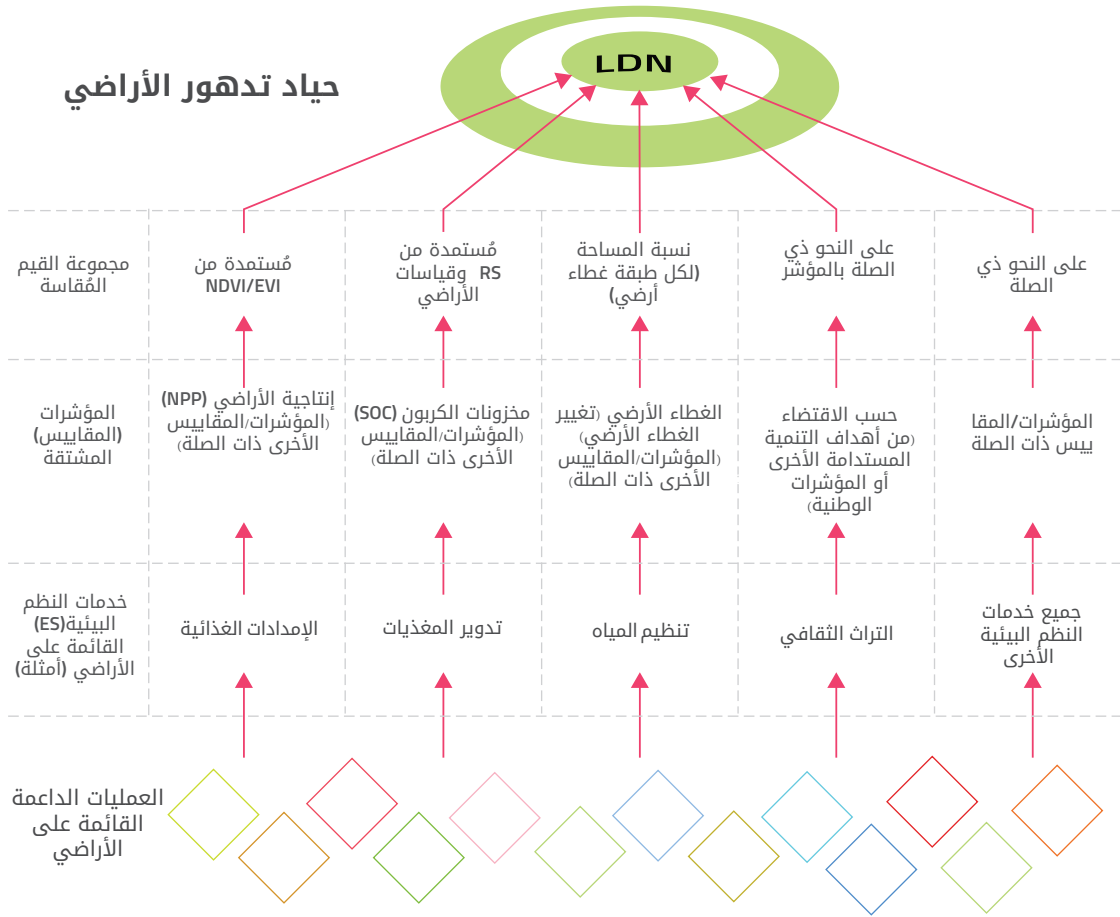
**الشكل 3: التسلسل الهرمي لاستجابة تحييد أثر تدهور الأراضي** يُشجع على اعتماد واسع النطاق للتدابير الرامية إلى تفادي تدهور الأراضي والحد منه، إلى جانب الإجراءات المحلية لعكس مسار التدهور، من أجل تحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي في كل نوع من أنواع الأراضي.

ينبغي تجنب موازنة الخسائر في أنواع الأراضي المُدارة للحفاظ مع المكاسب في أنواع الأراضي المُدارة للإنتاج.

من أجل تحقيق أهداف التنمية الأوسع نطاقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وأهداف التنمية المستدامة، ينبغي أن تسعى أنشطة تحييد أثر تدهور الأراضي إلى تحقيق نتائج "مربحة للطرفين"، بحيث تسهم استعادة الأراضي وإعادة تأهيلها في تحقيق أهداف بيئية أوسع نطاقاً وسبل عيش أكثر استدامة. لذلك، ينبغي أن يدرس تخطيط تدابير تحييد أثر تدهور الأراضي الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية الكاملة للخيارات البديلة، وينبغي تقييم قدرة التدابير على الصمود، لضمان أن أنشطة الاستعادة التي يتم إجراؤها تضمن موازنة التدهور على المدى الأطول.

تؤثر إمكانيات الأراضي على تكوين المجتمع النباتي وإنتاجيته، وتُحدد مدى الملائمة للاستخدامات مثل الزراعة أو الرعي أو الحراثة أو البنية التحتية أو التنمية الحضرية. لن تحدث الموازنة عموماً بين أنواع أراضي مختلفة، وذلك لضمان العمل بمبدأ "المثل بالمثل". عند تقييم وإدارة الموازنة بين الخسائر والمكاسب، بعبارة أخرى، لا يمكن أن يوازن المكسب المتحقق في نوع من الأراضي بخسارة في نوع مختلف منها. كما ينبغي أن يكون للأرض الموازنة قيمة رأسمالية طبيعية لا تقل عن القيمة التي يتوقع خسارتها أو أعلى منها. يلاحظ أيضاً أن الأراضي التي لها نفس الخصائص الفيزيائية الحيوية قد تكون لها قيمة مختلفة فيما يتعلق برفاهية الإنسان وسبل العيش تبعاً لموقعها.

## حياد تدهور الأراضي



الشكل 4: اختيار المؤشرات استناداً إلى خدمات النظم البيئية التي سيتم رصدها

تتمثل مؤشرات تحييد أثر تدهور الأراضي العالمية (والمقاييس المرتبطة بها) في الغطاء الأرضي (تغيير الغطاء الأرضي) وإنتاجية الأراضي (صافي الإنتاج الأولي) ومخزونات الكربون (مخزون الكربون العضوي في التربة). يتم تطبيق هذه المؤشرات في نهج "ما ينطبق على الواحد ينطبق على الكل": إذا أظهر أي من المؤشرات تغييراً سلبياً كبيراً، فإن ذلك يعتبر خسارة، وعلى العكس من ذلك، إذا أظهر مؤشر واحد على الأقل اتجاهًا إيجابيًا ولم يُظهر أي من المؤشرات اتجاهًا سلبياً، فإن ذلك يُعدّ مكسباً. يتم تشجيع البلدان على استكمال المؤشرات العالمية الثلاثة بمؤشرات إضافية لخدمات النظم البيئية غير المشمولة بالمؤشرات العالمية الثلاثة، وهو ما قد يشمل مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الأخرى و/أو المؤشرات الوطنية ذات الصلة بسياقها مثل تدابير تلوث الأراضي أو آثار التنوع البيولوجي. وسيساعد الاستعراض التشاركي لنتائج الرصد على ضمان دقتها وأهميتها المحلية، مما يسمح بتحسينات لتفسير الإيجابيات الغير حقيقية، مثل التعدي على الشجيرات الغازية.

رصد تحييد أثر تدهور الأراضي سيعمل رصد تحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي على قياس التوازن بين جانب المكاسب (التغيرات الإيجابية الكبيرة في مؤشرات تحييد أثر تدهور الأراضي = التحسينات) وجانب الخسائر (التغيرات السلبية الكبيرة في مؤشرات تحييد أثر تدهور الأراضي = التدهور). داخل كل نوع من أنواع الأراضي عبر التخطيط العام، وتحدد مؤشرات تحييد أثر تدهور الأراضي ما سيتم قياسه، في حين تُحدد المقاييس كيفية تقييم كل من المؤشرات. وقد تم اختيار مؤشرات تحييد أثر تدهور الأراضي بحيث تعكس خدمات النظم البيئية القائمة على الأراضي والتي يسعى تحييد أثر تدهور الأراضي إلى دعمها. يوضح الشكل 4 العلاقة بين خدمات النظم البيئية والمؤشرات والمقاييس.

## الحوكمة وإشراك أصحاب المصلحة والتعلم

تُعتبر حوكمة تحييد أثر تدهور الأراضي عنصراً ضرورياً. ينبغي تشريع سياسات مناسبة لدعم تنفيذ تحييد أثر تدهور الأراضي. وينبغي وضع ضمانات لضمان عدم نزوح المجتمعات المحلية الضعيفة عندما تكون الأراضي مُستهدفة لإجراء أنشطة الاستعادة. يوصي الإطار المفاهيمي باعتماد المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (مبادئ VGGT)، التي توفر توجيهات عملية بشأن كيفية حماية حقوق مستخدمي الأراضي المحليين، ولا سيما أولئك الأفراد والمجتمعات التي ليس لها من يدافع عنها في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام الأراضي.

ينبغي إشراك أصحاب المصلحة في تخطيط وتنفيذ تحييد أثر تدهور الأراضي. وفي التحقق من نتائج الرصد وتفسيرها.

هناك العديد من مجموعات أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك مستخدمي الأراضي وصانعي السياسات والهيئات التنظيمية على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية المعنية بتخطيط استخدام الأراضي وإدارة الموارد؛ وخبراء تقييم الأراضي واستعادتها وموظفي الإرشاد الزراعي. حيثما كان ذلك متاحاً وفعالاً، ينبغي أن تستغل عملية إشراك أصحاب المصلحة في تحييد أثر تدهور الأراضي الشبكات المحلية والإقليمية الموجودة.

يُعتبر التعلم عنصراً رئيسياً شاملاً في الإطار المفاهيمي لحيازة تحييد أثر تدهور الأراضي. ينبغي التحقق من المعرفة الناتجة عن الرصد من خلال التشاور مع أصحاب المصلحة، كما ينبغي استخدام الدروس المستفادة في الإدارة التكيفية، أي تطبيقها لضبط الخطط من أجل تنفيذ تحييد أثر تدهور الأراضي والإدارة المستقبلية لتدهور الأراضي.

## المبادئ التي تحكم تحييد أثر تدهور الأراضي

يقترح الإطار المنطقي المبادئ التالية لكي تحكم عملية تنفيذ تحييد أثر تدهور الأراضي:

1. صيانة أو تعزيز رأس المال الطبيعي القائم على الأراضي.
2. حماية حقوق مستخدمي الأراضي.
3. احترام السيادة الوطنية.
4. لتحقيق الحيازة، فإن هدف تحييد أثر تدهور الأراضي يساوي (هو نفسه) خط الأساس.
5. الحيازة هو الحد الأدنى من الأهداف: فقد تختار البلد وضع هدف أكثر طموحاً.
6. دمج تخطيط وتنفيذ تحييد أثر تدهور الأراضي في عمليات تخطيط استخدام الأراضي القائمة.
7. موازنة الحسائر المتوقعة في رأس المال الطبيعي القائم على الأراضي مع تدخلات لعكس مسار التدهور، من أجل تحقيق الحيازة.
8. إدارة الموازنة في نفس نطاق تخطيط استخدام الأراضي.
9. موازنة "المثل بالمثل" (ضمن نفس نوع الأرض).
10. تحقيق التوازن بين الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
11. قرارات استخدام الأراضي الأساسية فيما يتعلق بالتقييمات متعددة المتغيرات، مع مراعاة إمكانات الأرض وحالتها والقدرة على الصمود والعوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.
12. تطبيق التسلسل الهرمي للاستجابة في وضع التدخلات لتحييد أثر تدهور الأراضي: تجنب، تقليل، عكس مسار تدهور الأراضي.
13. تطبيق عملية تشاركية: تشمل أصحاب المصلحة، وخاصة مستخدمي الأراضي، في تصميم وتنفيذ ورصد التدخلات لتحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي.
14. تعزيز الحوكمة المسؤولة: حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الحيازة؛ ووضع آلية للمراجعة؛ وضمان المساءلة والشفافية.
15. الرصد باستخدام المؤشرات العالمية الثلاثة القائمة على الأراضي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر: الغطاء الأرضي وإنتاجية الأراضي ومخزونات الكربون.
16. استخدام نهج "ما ينطبق على الواحد ينطبق على الكل" لتفسير نتيجة هذه المؤشرات العالمية الثلاثة.
17. استخدام مؤشرات إضافية وطنية ودون وطنية للمساعدة في تفسير وسد الثغرات في خدمات النظم البيئية غير المشمولة في المؤشرات العالمية الثلاثة.
18. تطبيق المعارف والبيانات المحلية للتحقق من صحة بيانات الرصد وتفسيرها.
19. تطبيق نهج التعلم المستمر: التوقع والتخطيط والتعقب والتفسير والمراجعة والتعديل وإنشاء الخطة التالية.

1 UNCCD DECISION 3/COP12 [HTTP://WWW.UNCCD.INT/EN/ABOUT-THE-CONVENTION/OFFICIAL-DOCUMENTS/PAGES/SYMBOLDETAIL.ASPX?K=ICCD/COP\(12\)/20/Add.1&CTX=COP\(12\)](http://www.unccd.int/en/about-the-convention/official-documents/PAGES/SYMBOLDETAIL.ASPX?K=ICCD/COP(12)/20/Add.1&CTX=COP(12))

2 ORR, B, A COWIE, V CASTILLO, P CHASEK, N CROSSMAN, A ERLEWEIN, G LOUWAGIE, M MARON, G METTERNICHT, S MINELLI, A TENGBERG, S WALTER, S WELTON. (2017). SCIENTIFIC CONCEPTUAL FRAMEWORK FOR LAND DEGRADATION NEUTRALITY. A REPORT OF THE SCIENCE-POLICY INTERFACE. UNCCD/SCIENCE-POLICY INTERFACE. [HTTP://WWW2.UNCCD.INT/PUBLICATIONS/SCIENTIFIC-CONCEPTUAL-FRAMEWORK-LAND-DEGRADATION-NEUTRALITY](http://www2.unccd.int/publications/scientific-conceptual-framework-land-degradation-neutrality)

يعتبر تحييد أثر تدهور الأراضي نهجاً جديداً في إدارة تدهور الأراضي يهدف إلى تشجيع العمل لتجنب التدهور أو الحد منه، وكذلك لاستعادة الأراضي المتدهورة. من أجل تحقيق هدف عدم وجود خسارة صافية في الأراضي الصحية المنتجة على الصعيد الوطني. ويوفر الإطار المفاهيمي العلمي لتحديد أثر تدهور الأراضي توجيهات قائمة على العلم في تخطيط وتنفيذ ورصد تحييد أثر تدهور الأراضي.

من أجل تحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي. ستحتاج الدول إلى تقييم الأثر التراكمي لقرارات استخدام الأراضي. ثم اتخاذ تدابير لاستعادة الأراضي المتدهورة، لموازنة الخسائر المتوقعة. سيعمل ربط أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي بآليات تخطيط استخدام الأراضي القائمة على تسهيل تنفيذ تحييد أثر تدهور الأراضي. ينبغي للبلدان دراسة النتائج الاجتماعية والاقتصادية وكذلك البيئية للخيارات البديلة عند تخطيط تدابير تحييد أثر تدهور الأراضي. وينبغي عليهم أيضاً إشراك أصحاب المصلحة المعنيين.

يجب أن يتم إجراء موازنة الخسائر المتوقعة مع التدابير المُصممة لتحقيق المكاسب على أساس "المثل بالمثل". وينبغي إدارتها ضمن كل نوع من أنواع الأراضي.

تم اختيار ثلاثة مؤشرات تعكس خدمات النظم البيئية القائمة على الأراضي من أجل إعداد التقارير بشأن تحييد أثر تدهور الأراضي: تغير الغطاء الأرضي والإنتاجية الأولية ومخزونات الكربون. يوفر الإطار المفاهيمي توجيهات عملية تشمل أمثلة نظرية لكيفية تقييم المؤشرات. وقد أدى النهج العملي الذي تم تقديمه في الإطار المفاهيمي إلى مشاركة كبيرة من جانب البلدان: ففي سبتمبر 2016، أعلنت الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أن 100 دولة - أي أكثر من نصف جميع الدول الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر - قد شرعت في عملية وضع أهداف وطنية لتحديد أثر تدهور الأراضي.

### معلومات إضافية

UNCCD/Science-Policy Interface (2016). Land in Balance: Scientific Conceptual Framework for Land Degradation Neutrality. Science-Policy Brief 02- September 2016. [http://www.unccd.int/Lists/SiteDocumentLibrary/Publications/10\\_2016\\_spi\\_pb\\_multipage\\_eng.pdf](http://www.unccd.int/Lists/SiteDocumentLibrary/Publications/10_2016_spi_pb_multipage_eng.pdf)

UNCCD/The Global Mechanism (2016). Achieving Land Degradation Neutrality at the country level, Building blocks for LDN target setting. [http://www2.unccd.int/sites/default/files/documents/18102016\\_LDN%20country%20level\\_ENG.pdf](http://www2.unccd.int/sites/default/files/documents/18102016_LDN%20country%20level_ENG.pdf)